وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٦ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يلتقي نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ويستعرض جهود المملكة في مجال المناخ

المدينة

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، اليوم، مع معالي نائبة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمينة محمد.

وجرى خلال اللقاء استعراض جهود المملكة في مجال مواجهة التغير المناخي، ومبادراتها في حلول الوقود النظيف لتوفير الغذاء، وفي إدارة وخفض الانبعاثات، ودور مبادرتي السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر لتحقيق ذلك، من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

كما تناول اللقاء استضافة المملكة أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023، الذي نظمته المملكة بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال أكتوبر الماضي.

وزارة الطاقة: استمرار الخفض الطوعي بمليون برميل يومياً في ديسمبر

الرياض

أعلن مصدرٌ مسؤول في وزارة الطاقة أن المملكة العربية السعودية مستمرة في الخفض الطوعي، البالغ مليون برميل يوميًّا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، وتم تمديده لاحقًا حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2023م، وبذلك سيكون إنتاج المملكة في شهر ديسمبر 2023، ما يقارب 9 ملايين برميل يوميًّا.

وبيّن المصدر أنه ستتم مراجعة قرار هذا الخفض، الشهر المقبل، للنظر في تمديد الخفض، أو زيادة الخفض، أو زيادة الإنتاج.

كما أوضح المصدر أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض الطوعي الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة في شهر أبريل من عام 2023م والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م.

وأكد المصدر أن هذا الخفض الطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

أسواق النفط.. توقعات باستعادة المكاسب في افتتاح تداولات اليوم

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين بعد تكبد ثاني خسارة أسبوعية على التوالي، في إغلاق تداولات الجمعة الفائتة، حيث احتلت المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط مركز الاهتمام، مما عوض الدعم الناتج عن انخفاض الدولار بعد تقرير الوظائف الشهري الأضعف.

وأغلقت أسعار النفط منخفضة أكثر من اثنين بالمئة يوم الجمعة مع انحسار المخاوف بشأن الإمدادات الناجمة عن التوترات في الشرق الأوسط، في حين أثارت بيانات الوظائف توقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) قد يرفع أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد مستهلك للنفط.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت عند 84.89 دولارا للبرميل منخفضة 1.92 دولار، بينما تحدد سعر التسوية لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 80.51 دولارا للبرميل منخفضة 1.95 دولار للبرميل. وانخفض كلا الخامين القياسيين أكثر من 6 % خلال الأسبوع الماضي.

ودعم تراجع أسعار النفط ارتفاع صادرات روسيا النفطية المنقولة بحراً إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر في أكتوبر، حيث انتعشت تدفقات النفط الخام فوق تعهداتها لـ أوبك+ بينما أدى الحظر الذي فرضته البلاد على صادرات وقود الطرق إلى دفع تدفقات المنتجات النفطية إلى الاقتراب من أدنى مستوياتها بعد حرب أوكرانيا. وبلغ متوسط شحنات النفط الخام من محطات التصدير الروسية 3.53 ملايين برميل يوميا في أكتوبر، بزيادة 7.4 % على أساس شهري إلى أعلى مستوى منذ مايو وأعلى من متوسط مستوى ما قبل الحرب البالغ 3.1 ملايين برميل يوميا، وفقا لبيانات تتبع الناقلات من ستاندرد آند بورز للسلع العالمية عبر البحار. وتتعافى صادرات النفط الخام الروسية منذ أغسطس عندما التزمت الحكومة بتخفيف قيود التصدير المتفق عليها كجزء من تحرك مشترك مع المملكة العربية السعودية، أكبر منتجي أوبك+، لخفض إمدادات النفط الخام بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا لدعم توازن أسواق النفط العالمية.

وقالت روسيا إن صادراتها من النفط الخام ستكون أقل بمقدار 300 ألف برميل يوميا عن المتوسط في مايو ويونيو حتى نهاية عام 2023. لكن البيانات، التي تستثني صادرات خطوط الأنابيب الروسية في الغالب عبر خط إسبو إلى الصين، أظهرت أن صادرات الخام المنقولة بحرا الشهر الماضي بلغت نحو 150 ألف برميل يوميا أقل من متوسط مايو/يونيو البالغ 3.68 ملايين برميل يوميا.

وعلى الرغم من تقلص الخصم لخام الأورال الروسي الرئيس مقابل خام برنت المؤرخ، إلا أن الخام الرئيس في موسكو يمثل 56 %، أو 1.97 مليون برميل يوميا، من إجمالي أكتوبر، كما تظهر البيانات. ومن بين الإجمالي، تم تخصيص 43 % من تدفقات الخام الروسي للهند، كما تم توجيه مليون برميل أخرى، أو 29 %، إلى الصين.

وصل خصم خام الأورال الروسي عبر الساحل الغربي للهند، إلى سعر خام برنت الآجل إلى 4.40 دولار للبرميل في 1 نوفمبر، وهو تقريبًا الهامش الأضيق منذ أن بدأت وحدة بلاتس التابعة لشركة ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس، في تقييم الفارق عند 19 دولارًا للبرميل في يناير.

وتم تداول الأسعار الفورية لخام الأورال الروسي فوق الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارًا للبرميل منذ 11 يوليو، لكن موسكو نجحت في إعادة توجيه نفطها إلى العملاء غير الغربيين من خلال أسطول ناقلات الظل المتنامي، وحتى وقت قريب، من خلال تطبيق العقوبات الفاتر من قبل روسيا.

واستوردت الهند 1.1 مليون برميل يوميا من خام الأورال في أكتوبر، وهو ما يعادل أدنى مستوى لها في عام 2023 في يوليو، لكن روسيا ظلت المورد الرئيس للنفط الخام للهند في أكتوبر، حيث تمثل أكثر من ثلث إجمالي واردات الخام.

وفي الوقت نفسه، أظهرت البيانات أن صادرات المنتجات النفطية الروسية تراجعت بمقدار 190 ألف برميل يوميًا شهريًا لتصل في المتوسط إلى 2.12 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى لها منذ 17 شهرًا وانخفاضًا عن أعلى مستوى بعد الحرب البالغ 3 ملايين برميل يوميًا في مارس.

وبلغ إجمالي صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المشحونة مجتمعة 5.64 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ يونيو، وأقل بمقدار 280 ألف برميل يوميًا عن مستويات ما قبل الحرب. ويأتي تراجع صادرات المنتجات النفطية الروسية بالقرب من أدنى مستوياتها بعد الحرب في أعقاب التوقف المؤقت لصادرات الديزل والبنزين الروسية بنهاية سبتمبر وأوائل أكتوبر. وبلغت صادرات الديزل الروسية، التي كانت قد انخفضت بالفعل في الأسابيع الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير المحلية وموسم الحصاد المكثف للديزل، لأدنى مستوى لها بعد الحرب عند 597 ألف برميل يوميًا في أكتوبر، بانخفاض 50 ألف برميل يوميًا على أساس شهري، ومن الذروة الأخيرة التي بلغت نحو 1.2 مليون برميل يوميًا في مارس.

ورفعت روسيا الحظر الذي فرضته على صادرات الديزل إلى حد كبير في السادس من أكتوبر بعد أسبوعين من تحركها المفاجئ للحد من ارتفاع أسعار المضخات المحلية. وهددت الخطوة الأولية بإزالة ما يصل إلى مليون برميل يوميًا من الديزل المنقول بحرًا من الأسواق العالمية وتدفقات أصغر من البنزين تبلغ نحو 150 ألف برميل يوميًا.

وقال محللو النفط لدى ستاندرد آند بورز العالمية، في مذكرة للعملاء: «لم يدم حظر التصدير الروسي طويلا، لكنه كان بمثابة تذكير بأنه على الرغم من أن التعديل في التجارة العالمية بعد الحظر كان سلسا نسبيا ولم يتم ملاحظة أي نقص مادي، إلا أن علاوة المخاطرة على أسعار الديزل لا تزال كامنة».

وأظهرت البيانات أن أكبر انخفاض في منتجات النفط الروسية الشهر الماضي كان في تدفقات زيت الغاز الفراغية التي انخفضت إلى النصف تقريبًا بمقدار 108 آلاف برميل يوميًا خلال الشهر إلى 141645 برميلًا يوميًا. بالإضافة إلى حظر التصدير، ظلت 800 ألف برميل يوميًا من طاقة التكرير في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق خارج الخدمة اعتبارًا من 27 أكتوبر، وفقًا لتقرير انقطاع المصافي العالمي الصادر عن ستاندرد آند بورز العالمية. وكان من المتوقع عودة المزيد من المصافي إلى العمل، حيث كان من المتوقع أن ينخفض رقم الانقطاع بمقدار 140 ألف برميل يوميًا خلال الأسبوع المنتهي في 3 نوفمبر. في وقت، أعادت الصين تشكيل قطاع التكرير في البلاد بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الجديدة للصناعة بشأن التنمية الخضراء، والتي أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في 25 أكتوبر، حسبما صرحت مصادر ومحللون في قطاع التكرير.

وقالت المصادر والمحللون إن أحدث المبادئ التوجيهية الصادرة عن المخطط الأعلى، والتي تضمنت المزيد من التفاصيل، تلخص بشكل أساسي خطط العمل والأهداف ذات الصلة الصادرة منذ سبتمبر 2021 والتي تتطلع إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاع التكرير بحلول عامي 2030 و2025، مضيفين أنه تم تنفيذ القواعد الرئيسة. وقال محلل مقيم في بكين: «من المرجح أن يركز المبدأ التوجيهي على السياسات الحالية، لحث الصناعة على تلبية المتطلبات بدلا من رفع أهداف جديدة». وعلى سبيل المثال، تم تقديم الهدف الرئيس للمبادئ التوجيهية -الحفاظ على قدرة التكرير الأولية للنفط الخام في البلاد إلى أقل من مليار طن متري سنويًا (20 مليون برميل يوميًا) بحلول عام -2025 في أكتوبر 2021 كجزء من خطة عمل الصين لتعزيز ذروة انبعاثات الكربون بحلول عام 2030 وقال فينجلي شي، مدير الأبحاث والتحليل لدى ستاندرد آند بورز العالمية «على الرغم من أن الصين لا تزال تخطط لإضافة أكثر من مليون برميل يوميًا من طاقتها التكريرية في المستقبل، إلا أن هناك احتمالًا كبيرًا أن تتمكن الصين من إدارة طاقتها التكريرية الإجمالية إلى نحو 20 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2025». وأضاف شي «يمكن تحقيق ذلك من خلال النظر في إمكانية التخلص التدريجي من المصافي الصغيرة والقدرات القديمة، والتي اتخذت الحكومة إجراءات بشأنها تبدو أكثر جدوى من التدابير السابقة». في وقت لقد تسارع توسع قطاع التكرير في الصين في العقد الماضي لتلبية الطلب المحلي السريع النمو، مع وجود عدد قليل من القدرات غير الفعالة والملوثة والأقل قيمة. وقال محللون إنه من أجل تحقيق تنمية صحية وخضراء في المستقبل، ستحتاج الصناعة إلى التحديث وإعادة الهيكلة.

وحاليًا، تبلغ الطاقة التكريرية للبلاد أكثر من 18.29 مليون برميل يوميًا، مرتفعة بأكثر من 50 % من نحو 12 مليون برميل يوميًا في عام 2022. وبالمقارنة، تبلغ طاقة تقطير الخام في الولايات المتحدة نحو 18.23 مليون برميل يوميًا في عام 2022، حسبما أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال في الربع الثالث.

ويستهدف التوجيه الأخير أن تكون المرافق ذات طاقات تزيد على 200 ألف برميل في اليوم لتشكل 55 % من إجمالي طاقة التكرير في الصين. وأضاف شي: «يعد تعزيز وفورات الحجم أيضًا هدفًا رئيسا، حيث تبلغ النسبة الحالية نحو 52 %. ومع القدرات الجديدة المخطط لها، من المعقول أن تقترب هذه النسبة من 55 % في المستقبل، بما يتماشى مع التطلعات الحكومية».

ولتحقيق هذه الأهداف، تتطلب المبادئ التوجيهية أن يكون لدى جميع وحدات نواتج التقطير الخام المبنية حديثًا عن 200 ألف برميل يوميًا، في حين يُحظر تمامًا التوسع أو البناء الجديد لمشروع التكرير. كما أنه من غير القانوني أيضًا أن تتقدم المصافي بطلب لبناء قدرة جديدة باسم المعالجة العميقة للنفط الثقيل أو المعالجة المسبقة للمواد الخام أو الأسفلت أو إنتاج المواد الكيميائية. ومن ناحية أخرى، يتعين إيقاف وحدات نواتج التقطير الخام التي لا تتجاوز طاقتها 40 ألف برميل يوميا، في حين يتعين على الوحدات التي تفشل في تلبية معايير الانبعاثات بحلول عام 2025 أن يتم إغلاقها. وقال مصدر في مجال التكرير في شاندونغ: «كل هذه السياسات مطبقة منذ بضع سنوات، مما أدى إلى منع المصافي المستقلة الصغيرة من التوسع لأننا فشلنا في الحصول على الموافقات».

وكانت مقاطعة شاندونغ، موطن المصافي المستقلة في الصين بقدرة أقل من 200 ألف برميل في اليوم، رائدة وأظهرت تعزيز قطاع التكرير وتطويره حيث كانت تتخذ إجراءات بشأن سلسلة من السياسات.

وقد احتفظت المقاطعة بقدرة تبلغ نحو 31.8 مليون طن متري سنويًا في 23 مصفاة منذ عام 2018. وألغت عشر من هذه المصافي تركيب ما مجموعه 27.8 مليون طن متري سنويًا من وحدات نواتج التقطير الخام والتي تم دمجها لاحقًا في مجمع متكامل للطاقة يبلغ 400 ألف برميل يوميًا، وهو مجمع يولونغ للبتروكيماويات.

وقد انعكس هذا الجهد في انخفاض حصة حصص استيراد النفط الخام لمصافي شاندونغ المستقلة. وهي تمثل 34 % من الحصص لعام 2023، مقارنة بـ 67 % في عام 2017، حيث تم ابتلاع حصصها من قبل مجمعات متكاملة خاصة أكبر بسعة تزيد عن 320 ألف برميل يوميا. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن حصة الاستيراد السنوية المخصصة لهذه المصافي انخفضت إلى 61.16 مليون طن هذا العام، من 95.54 مليون طن لعام 2020.

علاوة على ذلك، تشجع أحدث المبادئ التوجيهية إنتاج الهيدروجين، وخاصة الهيدروجين الأخضر، وذلك لخفض انبعاثات الكربون في صناعة التكرير. وتقود سينوبك، أكبر شركة تكرير في العالم من حيث الطاقة، القطاع لاستثمار 30 مليار يوان (4.1 مليار دولار) حتى عام 2025 حيث تهدف إلى أن تصبح أكبر مورد للهيدروجين في الصين. وأطلقت الشركة في يوليو مشروعًا تجريبيًا في شينجيانغ لإظهار سلسلة قيمة كاملة للهيدروجين الأخضر - من توليد الطاقة المتجددة، وإنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي للمياه، وتخزين الهيدروجين، ونقله واستخدامه بواسطة منشآت التكرير.

احتياطي النفط الطارئ في أميركا يصل لأدنى مستوياته منذ 40 عاماً

الرياض

انخفض مخزون الطوارئ الأميركي من النفط إلى أدنى مستوياته منذ 40 عاماً. ويحد تقلص الاحتياطي النفطي الاستراتيجي من قدرة واشنطن على حماية المستهلكين من تداعيات التخفيضات الكبيرة في الإمدادات في المملكة العربية السعودية، وفقًا لبنك غولدمان ساكس. وقال دان سترويفن، رئيس أبحاث النفط في بنك غولدمان ساكس: «في هذه المرحلة، لم يتبق لسياسة الطاقة الأميركية سوى عدد أقل من الأدوات في مجموعة أدواتها السياسية». وهذا أحد الأسباب التي تجعل غولدمان ساكس يتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة، بمتوسط 100 دولار للبرميل في هذا الوقت من العام المقبل. ومن شأن النفط الذي يتجاوز ثلاثة أرقام أن يعزز الأسعار المرتفعة بالفعل، مما يؤدي إلى تفاقم التضخم وربما التأثير على سباق 2024 للبيت الأبيض.

ومن أجل تخفيف وطأة الحرب في أوكرانيا، أطلقت إدارة بايدن كميات هائلة من النفط من احتياطي النفط الاستراتيجي، وهي سلسلة من صهاريج التخزين الموجودة تحت الأرض على طول ساحل الخليج والتي تحتوي على نفط الطوارئ.

يقول خبراء الصناعة إن هذه الاستراتيجية ساعدت في تخفيف الضرر الذي لحق بالمستهلكين مع انخفاض أسعار البنزين بعد أن وصلت إلى 5.02 دولارات للغالون في يونيو 2022. لكن الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، الذي يعمل بمثابة صندوق للأيام المطرة يمكن للرؤساء الاستفادة منه في أوقات الحرب أو الكوارث الطبيعية، انخفض بنحو 270 مليون برميل على مدى العامين الماضيين إلى أدنى مستوى له منذ أغسطس 1983. وهذه النقطة لا تغيب عن مستثمري وول ستريت، ناهيك عن أوبك.

وقال سترويفن: «نظرًا لأن مستوى الاحتياطي الاستراتيجي للنفط منخفض للغاية، فسوف تحتاج إلى صدمة أكبر لأسعار الطاقة أو العرض لبدء إطلاق البراميل مرة أخرى»، وقال «إن العقبة أمام ممارسة بوليصة التأمين تكون أكبر عندما يكون لديك تأمين أقل».

واضطرت وزارة الطاقة بالفعل إلى إلغاء خططها لشراء النفط لإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي بسبب ارتفاع الأسعار، ويتوقع سترويفن الآن إعادة تعبئة الاحتياطي الاستراتيجي من النفط بوتيرة «بطيئة للغاية» تبلغ 1.5 مليون برميل شهريًا. وقد أكد المسؤولون الأميركيون سابقًا أنه حتى بعد الإطلاقات الطارئة الكبيرة، لا يزال الاحتياطي الاستراتيجي للنفط هو أكبر احتياطي طارئ للنفط على هذا الكوكب.

وقالت وزيرة الطاقة جنيفر جرانهولم: «لدينا ما يكفي حتى الآن لنكون قادرين على التعامل مع أي حالات طوارئ خلال العامين المقبلين». وبدلا من أن تكون حالة طوارئ صريحة، فإن القفزة الأخيرة في أسعار الطاقة كانت مدفوعة إلى حد كبير بمنظمة أوبك.

وسجلت أسعار النفط أعلى مستوياتها في 10 أشهر هذا الشهر بعد أن تعهدت السعودية وروسيا بتمديد تخفيضات الإمدادات، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين إلى ما يقرب من 4 دولارات للغالون على المستوى الوطني، وتراجعت أسعار البنزين قليلاً منذ ذلك الحين، حيث انخفض المعدل الوطني للبنزين إلى 3.83 دولارات للغالون يوم الأربعاء.

وكتب فرانسيسكو بلانش، رئيس أبحاث السلع في بنك أوف أميركا، في مذكرة للعملاء: «يحذر البعض في صناعة النفط من أن الأسعار قد ترتفع إلى مستويات أعلى. وحذر دوج لولر، الرئيس التنفيذي لشركة كونتيننتال ريسورسز للتنقيب عن النفط، من أن سعر النفط قد يرتفع إلى 120 إلى 150 دولارًا للبرميل ما لم تفعل الحكومة الأميركية المزيد لتشجيع الإنتاج.

ومن شأن الارتفاع إلى 150 دولارًا أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات البنزين والديزل، مما قد يهدد بإثارة الركود وتفاقم التضخم بشكل خطير. وقال بلانش: «الحسابات السياسية يمكن أن تبدأ في التغير فوق 100 دولار للبرميل». «ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية، يمكن أن تحدث ديناميكيات أوبك+ الداخلية فرقًا كبيرًا في نتيجة أسعار النفط العام المقبل».

وقال بلانش إن ارتفاعا آخر في أسعار الطاقة «يهدد بإعادة إشعال مخاوف التضخم في جميع أنحاء العالم، وارتفاع أسعار الفائدة، والاضطرابات المالية في نهاية المطاف». وقد تراجع ستارويفن من بنك غولدمان بشكل مباشر عن التحذير بشأن وصول سعر النفط إلى 150 دولارًا. وقال «هذا بالتأكيد ليس قاعدتنا الأساسية ونعتقد أن هناك عدة آليات في السوق من شأنها أن تمنع الأسعار من الارتفاع إلى مستويات مرتفعة للغاية». وعلى سبيل المثال، قد تستجيب شركات التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة لارتفاع الأسعار من خلال ضخ المزيد من النفط بقوة. وهذا من شأنه أن يحد من ارتفاع الأسعار أكثر من اللازم.

وتدرس الحكومة الأميركية الإفراج عما يصل إلى 180 مليون برميل من النفط من إمداداتها الطارئة، في محاولة يائسة لخفض أسعار الوقود المرتفعة وكبح التضخم. وتفكر الحكومة الأميركية في الإفراج عما يصل إلى 180 مليون برميل من النفط من إمداداتها الطارئة على مدار عدة أشهر في محاولة لخفض أسعار الوقود وكبح التضخم.
وجاءت هذه الخطوة الجريئة قبل يوم واحد من المتوقع أن تكشف الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية عن إصدار جماعي للنفط وفي نفس اليوم الذي رفضت فيه أوبك الانحراف عن الزيادات المتواضعة في إنتاج النفط. وأدت أنباء إعلان بايدن الوشيك إلى انخفاض أسعار النفط، التي بلغت أعلى مستوياتها منذ 14 عاما في مارس.

ويعتقد المحللون أن خطة بايدن يمكن أن تساعد في إعادة توازن السوق هذا العام لكنها لن تكون كافية لحل العجز الهيكلي في العرض الناجم عن العقوبات المفروضة على روسيا. وإذا تابع البيت الأبيض هذه الخطة، فسيمثل ذلك أكبر إطلاق من احتياطي البترول الاستراتيجي في تاريخه الممتد منذ ما يقرب من 50 عامًا، وستكون المرة الثالثة خلال الأشهر الستة الماضية التي تستغل فيها الحكومة الأميركية لوازم حالة الطوارئ. وبحسب ما ورد تعادل كمية النفط البالغة 180 مليون برميل التي سيتم الوصول إليها ما يقرب من يومين من الطلب العالمي، وسيتم سحبها تدريجيًا على مدار عدة أشهر، حيث تقول بعض المصادر إن الخطة تهدف إلى الاستفادة من ما يصل إلى 1 مليون برميل من النفط يومياً. ومن المتوقع أن يؤكد الرئيس جو بايدن هذه الخطط عندما حدد له البيت الأبيض أن يناقش «الإجراءات التي اتخذتها إدارته للحد من تأثير ارتفاع أسعار بوتين على أسعار الطاقة وانخفاض أسعار الغاز في محطات الوقود للعائلات الأميركية».

وتم الكشف عن نيات الرئيس بايدن قبل يوم واحد من اجتماع الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية لمناقشة واتخاذ قرار بشأن الإفراج الجماعي عن النفط بهدف تهدئة أسعار النفط الخام العالمية التي بلغت أعلى مستوياتها منذ 14 عامًا في مارس بعد غزو روسيا لأوكرانيا وبعد فترة وجيزة قبل أن ترفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الالتزام بطلبات الغرب لزيادة الإمدادات بشكل كبير. وزعم بنك غولدمان ساكس، في مذكرة بحثية أرسلها إلى عملائه، أن إطلاق 180 مليون برميل على مدى ستة أشهر من شأنه أن يساعد على إعادة توازن السوق هذا العام ولكنه لن يحل العجز الهيكلي في العرض الناجم عن استبعاد روسيا من الصورة. في وقت رحبت مصافي التكرير الآسيوية بقرار الرئيس الأميركي جو بايدن الإفراج عن مليون برميل في اليوم من احتياطيات النفط الاستراتيجية للولايات المتحدة حيث قد يؤدي الإصدار إلى مزيد من صادرات الخام الأميركي الخفيف الحلو إلى الشرق الأقصى، في حين أن الفروق الفورية في أسعار النفط الخام في جميع أنحاء العالم قد تنخفض إذا قلصت مصافي التكرير الأميركية وارداتها من المواد الأولية.

وكانت إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي السابقة من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الدول الآسيوية الأخرى المستهلكة للنفط، ضئيلة من حيث تأثير السوق حيث كانت الأحجام التي تم إصدارها أقل من بضعة أيام من إجمالي مشتريات البضائع الفورية في آسيا، ولكن المصافي وتجار النفط الخام في جميع أنحاء آسيا قالوا إن هذا الإصدار الكبير من احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي يمكن أن يحدث فرقًا في السوق.
والتزمت إدارة بايدن في 31 مارس ببيع كمية غير مسبوقة تبلغ 1 مليون برميل في اليوم من مخزون النفط في حالات الطوارئ في الولايات المتحدة من مايو حتى أكتوبر. وأشارت مصافي التكرير في كبار مستوردي الخام الأميركي في آسيا، بما في ذلك كوريا الجنوبية والهند وتايوان وتايلند، إلى أنها ستراقب عن كثب ما إذا كانت الإمدادات الأميركية الإضافية ستكون متاحة للمشترين الدوليين. وقال مديرو المواد الأولية في هذه المصافي الآسيوية إنه على الرغم من أن إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي تهدف إلى خدمة المستخدمين النهائيين المحليين في الولايات المتحدة بشكل أساسي، إلا أن شركات النفط الكبرى والشركات التجارية في سوق أميركا الشمالية ربما تكون قد تراكمت فائضًا من براميل الخام الخفيف الحلو التي يمكن أن تدفعها إلى سوق الشرق الأقصى.

ونظرًا لأن احتياطي البترول الاستراتيجي يتغذى بشكل تدريجي على أنظمة المصافي المحلية بالولايات المتحدة، تتوقع مصافي التكرير في كوريا الجنوبية أن ترى المزيد من إمدادات الخام الخفيف والمكثفات من حوض بيرميان والصخر الزيتي «إيجل فورد» لتجد طريقها إلى الأسواق الدولية، وفقًا لجمعية البترول الكورية ومقرها في سيول.

وتحرص كوريا الجنوبية، أكبر زبون للنفط الخام للولايات المتحدة في شرق آسيا، بشكل خاص، على أخذ أكبر عدد ممكن من الشحنات من الولايات المتحدة لأنها تواصل تفضيل البراميل الأميركية التنافسية في أوقات ارتفاع أسعار النفط القياسية. وأظهرت أحدث بيانات من شركة كوريا الوطنية للنفط الحكومية أن مصافي التكرير في كوريا الجنوبية دفعت في المتوسط 90.11 دولارًا للبرميل لشحنات الخام الأميركي في فبراير، أي أقل من 92.07 دولارًا للبرميل المدفوعة للخامات السعودية. وفي الوقت نفسه، قال المستخدمون التايوانيين إنهم حريصون أيضًا على أخذ أي فائض من براميل التصدير الأميركية إذا ومتى كان ذلك متاحًا. وقال مدير المواد الأولية في إحدى مصافي التكرير التايوانية: «تفضل أنظمة المصافي الأميركية الخامات الثقيلة على أي حال، لذا نتوقع تقديم عطاءات قوية لمثل هذه الدرجات من احتياطي البترول الاستراتيجي من قبل المستخدمين والتجار الأميركيين وزيادة توافر فائض خامات أخف وزنًا للتجارة الدولية». وفي الآونة الأخيرة اشترت أكبر شركة تكرير في تايوان مليون برميل من خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند لتسليم يونيو من شركة فيتول بعلاوة 4.50 دولارات للبرميل على تقييمات وكالة بلاتس لخام برنت لمايو، تخليص ميناء تايوان، وفقًا لمصادر تجارية في سنغافورة على دراية وثيقة بالصفقة. وفي الوقت نفسه، أشار تجار المواد الأولية في تايلند إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا كان، في المتوسط، يستورد نحو مليون برميل في الشهر من النفط الخام من الولايات المتحدة خلال العام الماضي وتأمل البلاد في مضاعفة الواردات. في وقت، يمكن أن يساعد إصدار 180 مليون برميل من احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي أيضًا في تبريد العلاوات الفورية لمختلف درجات النفط الخام في أميركا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط التي يشتريها المستخدمون الآسيويون بانتظام، وفقًا لتجار المواد الأولية في مصافي التكرير الصينية والهندية. وقال تجار الخام الصينيون إنهم يأملون في رؤية فروق أسعار الخام في غرب أفريقيا وأميركا الجنوبية تنخفض إذا قلصت المصافي الأميركية في الساحل الشرقي وخليج المكسيك وارداتها من الخام حيث تغطي إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي جزءًا معينًا من متطلبات المواد الأولية.

وقال مصدر من مكتب تداول الخام الحلو في بتروتشاينا إن «الفروق في أسعار الخام الحلو ارتفعت في كل مكان ونأمل أن يؤدي إصدار احتياطي البترول الاستراتيجي إلى تقليل متطلبات المواد الأولية المستوردة للمستخدمين النهائيين في الولايات المتحدة والمساعدة في تهدئة العلاوات الفورية». بالإضافة إلى ذلك، قالت المصافي الهندية انها كانت تأمل في رؤية طلب أقل على خام البصرة العراقي من المستخدمين النهائيين الأميركيين بمجرد بدء إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي.

وبالنسبة للمشترين الآسيويين، حددت منظمة تسويق النفط الحكومية العراقية فرق سعر البيع الرسمي لخام البصرة المتوسط لتحميل أبريل بعلاوة 3.50 دولارات للبرميل عن متوسط تقييمات بلاتس عمان / دبي في ذلك الشهر، ارتفاعا من 1.30 دولار للبرميل في مارس.

الربط الكهربائي: إنجاز 30 % من المشروع مع العراق

الرياض

كشف الرئيس التنفيذي بهيئة الربط الكهربائي الخليجي م. أحمد الإبراهيم، أن نسبة الإنجاز بمشروع الربط الكهربائي الخليجي مع العراق وصلت إلى 30 %، مشيراً إلى أن المشروع في طور تهيئة المسارات داخل الأراضي العراقية، ويجري المشروع وفقاً للجدول الزمني المحدد والذي سينتهي بنهاية عام 2024.

وقال في لقاء مع «الرياض» على هامش الاحتفال الذي نظمته الهيئة بمناسبة الأسبوع العالمي للجودة في مقرها بالدمام تحت شعار «بالجودة تعزز قدراتك التنافسية»: «إن الهيئة حرصت على تطبيق أعلى معايير الجودة في مشروع الربط الكهربائي مع العراق، من خلال اختيار أفضل الشركات المنفذة للمشروع عبر تطبيق أفضل معايير الجودة، موضحا ان الهيئة وضعت برنامجا متكاملا لمتابعة الجودة بمشروع الربط الكهربائي مع العراق، بواسطة فريق المشروع».

وأكد: «أن الهيئة حريصة على الربط بمنظومات خارجية للاستفادة من فائض الطاقة خلال فصل الشتاء، عبر تصدير الطاقة لتلك المنظومات، مبيناً، ان الدول المستهدفة لتصدير الطاقة تتمثل في جمهورية العراق وكذلك الأردن ومصر في المدى القريب بواسطة التعاون مع شركة الكهرباء السعودية وبقية الشبكات الخليجية، مستدركا في الوقت نفسه، ان فصل الشتاء يمثل فرصة للصيانة الدورية للمحافظة لأداء وجودة المنظومة».

وذكر الإبراهيم: «أن الهدف من تحديد يوم عالمي للجودة يتمثل في نشر ثقافة الجودة في العالم وتشجيع الأفراد والمنشآت على تطبيق مفاهيمها بما يعود بالفائدة على الأفراد والمجتمعات والعالم بأسره، مبيناً، أن يوم الجودة فرصة للمهتمين بالجودة من الخبراء للاحتفاء بما وصلوا إليه من إنجازات والعمل على زيادة الوعي للاستفادة من منهجيات وأدوات الجودة بعمل تغييرات ملموسة في تحسين الأداء والارتقاء بنتائج الأعمال». وأضاف: «أن أسبوع الجودة العالمي 2023 يمثل فرصة لتسليط الضوء على الأفراد وفرق العمل والمنشآت التي تستثمر في إيجاد وتحسين القيمة للعملاء وان المنشآت التي تركز على العملاء وتعزز ثقافة تحقيق قيمة لعملائها من خلال الابتكار وتحسين المنتجات والخدمات والعمليات وان تعزيز ثقافة الجودة تساعد على الاعتراف بأن العميل وليس المنشأة هو من يحدد ماذا تعنيه الجودة، بالإضافة الى فهم جودة المنتج والخدمة من خلال نظر العملاء والمستفيدين، فضلاً عن مشاركة العملاء في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وكذلك الاستماع الى العملاء وقياس رضاهم عن جودة الخدمات والمنتجات، وأيضا التعاون مع العملاء لتحسين جودة المنتج والخدمة وحل المشاكل إن وجدت». وأكد الإبراهيم: «أن الهيئة تولي اهتماماً كبيراً بالجودة، كواحدة من أهم الاستراتيجيات التي نعمل عليها، واحتفالنا بالأسبوع العالمي للجودة يبرز هذا الاهتمام»، كاشفاً عن سعيهم لتطبيق العدد من البرامج المستقبلية في طور مساعيهم للحفاظ على الجودة وتطبيق المعايير الدولية المتبعة».

صناعة التنقيب عن النفط تنمو ببطء.. نهج منضبط للشركات في إدارة رأس المال

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد خسائر على مدى الأسبوعين الماضيين من جراء تقلص المخاوف المتعلقة باتساع الصراع في الشرق الأوسط وتحول تركيز السوق على بيانات الطلب العالمي.

ولفت المحللون في تصريحات لـ«الاقتصادية»، إلى أن صناعة النفط والغاز الطبيعي تدعم أمن الطاقة في كل الدول سواء الصناعية أو النامية، حيث يركز المنتجون الأمريكيون على طاقة موثوقة ومنخفضة الكثافة الكربونية يتم إنتاجها، خاصة في الولايات المتحدة مع رغبة مستمرة للاستثمار في الإنتاج المستقبلي.

وأوضحوا أن إنتاج النفط البحري الفيدرالي في خليج المكسيك يمثل 15 في المائة من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة كما يمثل إنتاج النفط وإنتاج الغاز الطبيعي الخام البحري الفيدرالي في الخليج 5 في المائة من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة، لافتين إلى أن حقول النفط والآبار الأمريكية أصبحت أقل إنتاجية مع انخفاض عمليات الحفر بنسبة 19 في المائة، منذ بداية العام.

ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج من أكبر سبع مناطق للنفط الصخري في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر الجاري، وفقا لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في الشهر الماضي. واعتبر المختصون صناعة التنقيب والإنتاج تسير في بيئة نمو بطيئة أو معدومة، حيث تكون الرغبة في توسيع القدرات عبر سلسلة القيمة الهيدروكربونية منخفضة مع تركيز شركات الطاقة على نهجها المنضبط في إدارة رأس المال.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش إيه لخدمات الطاقة «إن تقلبات أسعار النفط الخام مرجحة بشكل كبير خلال الأسبوع الجاري بعد خسائر أسبوعية على مدار أسبوعين متتاليين بسبب تقلص المخاوف من اتساع الحرب في الشرق الأوسط وعودة التركيز على بيانات الطلب العالمي التي جاءت أقل من التوقعات والتقديرات السابقة».

وأوضح أن إنتاج النفط الخام الأمريكي سجل رقما قياسيا شهريا في أغسطس 2023 بمتوسط إنتاج بلغ 13.05 مليون برميل يوميا، محطما الرقم القياسي المسجل في الشهر السابق حيث كانت الزيادات في الإنتاج مدفوعة بالكفاءة خاصة في تكساس وطرق الحفر الجديدة ما عوض الانخفاض في منصات الحفر النشطة، في حين تتوقع إدارة معلومات الطاقة استمرار نمو الإنتاج في العام المقبل.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، أن أسعار النفط الخام تميل إلى التراجع بعد توقع أن يكون نطاق الحرب مقصورا على غزة، وعاد تركيز السوق على بيانات الطلب، مشيرا إلى أن المنتجات البتروكيماوية تعد مساهما رئيسا في الطلب العالمي على النفط، ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بشكل حاد بحلول 2050.

وأشار إلى تنفيذ بعض الحكومات حظرا على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، كما تشجع إعادة التدوير، لكن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أوسع لمعالجة إجمالي إنتاج واستهلاك البتروكيماويات، ولا سيما أن الطلب العالمي على المواد البلاستيكية مدفوع بتزايد عدد السكان وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والثروة، ما يعني زيادة الدخل المتاح للسلع الاستهلاكية بحلول 2025 حيث إن ارتفاع إنتاج البلاستيك يعزز الطلب على النفط.

من جانبه، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة «إن نشر تكنولوجيات الطاقة منخفضة الكربون يحتل أهمية لشركات الطاقة كافة»، منوها بالتقارير التي تؤكد أن السرعة التي تنخفض بها الانبعاثات ستعتمد إلى حد كبير على القدرة على تمويل الحلول المستدامة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة من الاقتصادات سريعة النمو في العالم.

أما أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، فتقول «تقلبات أسعار النفط الخام ستستمر في ضوء الضبابية المحيطة بالأسواق واستمرار تداعيات الحرب في الشرق الأوسط»، لافتة إلى تأكيد شركة فيتول آسيا أن هوامش التكرير في الصين عند أدنى مستوياتها هذا العام وقد تعني «انخفاض الشهية» للنفط الخام من قبل أكبر مستهلك للطاقة في العالم في الأشهر القليلة المقبلة، في وقت يصل فيه الطلب في آسيا عادة إلى ذروته.

ورجحت أن يكون الانخفاض الأخير في هوامش التكرير في الصين -الذي تحول في بعض الحالات إلى سلبي- بسبب تقليص المخزون وزيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا في الربع الثالث مقارنة بالعام السابق بسبب توقعات الطلب المرتفعة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط أكثر من 2 في المائة الجمعة عند التسوية مع تبدد المخاوف إزاء حالة التوتر في الشرق الأوسط، بينما زادت بيانات الوظائف التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من دورة التشديد النقدي. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.92 دولار بما يعادل 2.3 في المائة، إلى 84.89 دولار للبرميل، في حين هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.95 دولار أو 2.4 في المائة، إلى 80.51 دولار للبرميل. وأنهى الخامان الأسبوع منخفضين بأكثر من 6 في المائة. وأظهرت بيانات رسمية، الجمعة، أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة تباطأ بأكثر من المتوقع في أكتوبر، كما تباطأ تضخم الأجور ما يشير إلى انحسار في أوضاع سوق العمل. وتعزز البيانات وجهة النظر بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ليس بحاجة إلى مزيد من رفع أسعار الفائدة. وأبقى المجلس على أسعار الفائدة دون تغيير يوم الأربعاء، في حين أبقى بنك إنجلترا أسعار الفائدة عند أعلى مستوى لها منذ 15 عاما. وحافظ تثبيت السياسات على دعم أسعار النفط مع عودة بعض الرغبة في المخاطرة إلى الأسواق. وأظهر مسح للقطاع الخاص اليوم أن نشاط الخدمات في الصين نما بوتيرة أسرع قليلا في أكتوبر، لكن المبيعات نمت بأضعف وتيرة في عشرة أشهر، وشهد نشاط التوظيف ركودا مع تراجع ثقة الشركات. وعلى جانب العرض، تشير توقعات المحللين إلى أن السعودية ستؤكد مجددا تمديد خفض إنتاجها الطوعي بمليون برميل يوميا حتى ديسمبر. من جانب آخر، ذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر، أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار سبع منصات هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار منصة واحدة الأسبوع الماضي مع انخفاض عدد منصات النفط النشطة إلى أدنى مستوى له منذ 28 يناير الماضي.

ولفت إلى انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر إلى 618 منصة هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام، قدر تقرير الشركة خسارة 161 منصة حفر نشطة، موضحا أن عدد منصات الحفر هذا الأسبوع جاء أقل بـ457 منصة من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء.

وأشار إلى انخفاض عدد منصات النفط بواقع ثمان إلى 496، بانخفاض 125 حتى الآن في عام 2023 وهو أدنى مستوى منذ يناير 2022 وارتفع عدد منصات الغاز بواقع منصة هذا الأسبوع إلى 118، بخسارة 38 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، بينما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها. ونوه بانخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار ثلاث منصات هذا الأسبوع وهو الآن أقل بمقدار 36 منصة من الوقت نفسه من العام الماضي، في حين بقي عدد منصات الحفر في «إيجل» كما هو، وهو أقل بـ19 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

تسوية هشة بشأن صندوق «الخسائر والأضرار» المناخية قبل «كوب 28»

الاقتصادية

توصلت دول الشمال والجنوب إلى تسوية هشة بشأن الصندوق المستقبلي المعني بـ«الخسائر والأضرار» المناخية للدول الضعيفة، ما يمهد الطريق لإبرام اتفاق في المؤتمر الـ28 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) في دبي حول هذه القضية الحاسمة لنجاح الاجتماع.

ووفقا لـ«الفرنسية»، عد اعتماد فكرة إنشاء هذا الصندوق من حيث المبدأ النتيجة الرئيسة لمؤتمر الأطراف الـ27 في مصر العام الماضي، وتم تكليف لجنة انتقالية بالمناقشات حول تنفيذه من حيث التشغيل والجهات المانحة والمستفيدين وغيرها من التفاصيل.

ومساء السبت، اختتمت الجلسة الخامسة والأخيرة لهذه اللجنة حول إنشاء الصندوق باعتماد نص خلال جلسة عامة تم بثها عبر الإنترنت رغم تحفظات الولايات المتحدة وعدة دول نامية.

ويقترح النص إنشاء الصندوق بشكل مؤقت، لمدة أربعة أعوام، على مستوى البنك الدولي، وهو ما قوبل برفض شديد في البداية من الدول النامية التي تتهم المؤسسة بأنها أداة في أيدي الغرب ولا تلبي احتياجاتها.

وقال سلطان الجابر الرئيس الإماراتي لمؤتمر «كوب28» في رسالة للوفود في نهاية الاجتماع، «من الضروري الآن أن نقوم بسرعة بتفعيل الصندوق ورسملته»، لأن «العالم لا يحتاج إلى حساب مصرفي فارغ» بل إلى «صندوق تشغيلي يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا».

ولا يزال يتعين وضع اللمسات النهائية على نص التوصيات والموافقة عليه من البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة الـ28 للمناخ في دبي الذي سيمتد من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر.

وقال محمد نصر المندوب المصري خلال الاجتماع «رغم أننا قبلنا النص، فهو لا يلبي عديدا من طلبات الدول النامية، بدءا من حجم الصندوق ومصادر التمويل وما إلى ذلك».

وأفاد هارجيت سينج من شبكة العمل المناخي «كلايمت أكشن نتوورك» غير الحكومية: أن «التوصيات ضعيفة، لأنها لا تذكر حجم الصندوق ولا خطة رسملة واضحة».

وأكد أنه إضافة إلى ذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى أن تكون العضوية طوعية للدول المتقدمة، بينما دافع مندوبون من دول الجنوب عن المساهمة الإلزامية، بحكم المسؤولية التاريخية الكبرى للدول الغنية في انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وبموجب هذه المسؤولية التاريخية التي ثبتتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، تعهدت الدول المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار من المساعدات السنوية للدول النامية.

لكن فشلها حتى الآن في الوفاء بهذا الوعد أصبح سببا رئيسا للتوتر في مفاوضات المناخ، الأمر الذي أثار مخاوف من مساهمة محدودة من جانب الدول الغنية في الصندوق الجديد.

وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية «من المهم أن يتمكن هذا الصندوق من تلقي مساهمات مالية من أوسع مروحة ممكنة من المصادر، بما في ذلك المصادر المبتكرة مثل أسواق الكربون وآليات الضرائب الدولية وغيرها».

وتندرج هذه الحجة الأمريكية التي يتشاركها أيضا الاتحاد الأوروبي، في إطار النقاش حول ضرورة توسيع مصادر التمويل للتكيف مع التغير المناخي والتحول في الطاقة في دول الجنوب التي تقدر احتياجاتها بآلاف مليارات الدولارات، أي ما يزيد 100 مرة عن المساعدات الحكومية التي تقدمها دول الشمال.

الأمم المتحدة: تعدين العملات الرقمية يستهلك قدرا كبيرا من الطاقة الاقتصادية

ذكرت دراسة جديدة للأمم المتحدة أن أنظمة تعدين العملة الرقمية الشهيرة بتكوين تستهلك كميات من الكهرباء تفوق استهلاك الكثير من الدول كثيرة السكان مثل باكستان.

وبحسب دراسة أعدها باحثون في جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة التابعة للأمم المتحدة في هاميلتون بكندا، فإن التوقعات حتى يوليو الماضي تشير إلى أن صناعة تعدين البتكوين الرقمية تحتاج إلى 135 مليون تيراواط خلال 2023.

وبحسب نتائج الدراسة التي نشرت في مجلة «إيرثز فيوتشر» (مستقبل الأرض) فإن خلال 2020 و2021 استهلكت أنظمة العملات الرقمية 173 تيرواط/ساعة من الكهرباء، بزيادة نسبتها 60 في المائة عن الاستهلاك خلال 2018 و2019.

يذكر أن تعدين البيتكوين وهي عملة رقمية يشار إليها غالبا باسم «الذهب الرقمي» يتم من خلال تكنولوجيا البيانات المتسلسلة التي يتم فيها تخزين البيانات ككتلة مشفرة متسلسلة عبر مجموعة كبيرة من أجهزة كمبيوتر الخادم.

وتقوم أجهزة تعدين العملة الرقمية بالتحقق من كل معاملة وتوليد كتلة بيانات تضاف إلى هذه السلسلة، وهو ما يستهلك كمية كبيرة من الكهرباء بسبب الكم الضخم من البيانات التي تتم معالجتها في كل معاملة.

وأشار الباحثون الذين درسوا بيانات «مؤشر كمبريدج لاستهلاك الطاقة في البيتكوين»، إلى الصين والولايات المتحدة وروسيا والصين وماليزيا وأيرلندا وإيران وتايلاند والسويد والنرويج وسنغافورة وبريطانيا باعتبارها أكبر دول العالم استهلاكا للكهرباء في تعدين البيتكوين.

أزمة مالية خانقة تحاصر الحكومة اليمنية جراء توقف تصدير النفط

الشرق الأوسط

تواجه الحكومة اليمنية أزمة مالية خانقة مع استمرار توقف تصدير النفط نتيجة استهداف الحوثيين لموانئ التصدير منذ أكثر من عام، إضافة إلى تراجع عائدات ميناء عدن بنسبة تجاوزت 60 في المائة، وهو ما تسبب في تأخير صرف رواتب شهر أكتوبر (تشرين الأول) لعدد من موظفي الجهات الحكومية، والتأخر في توفير الوقود لمحطات توليد الكهرباء في مدينة عدن العاصمة المؤقتة للبلاد.

مصادر رفيعة المستوى ذكرت لـ«الشرق الأوسط» أن الحكومة خصصت اجتماعاتها الأخيرة لمناقشة التحديات الاقتصادية في ظل الصعوبات التي تواجهها نتيجة استمرار توقف تصدير النفط منذ استهداف الحوثيين لموانئ التصدير في نوفمبر (تشرين الثاني) العام الماضي.
كما شملت النقاشات تراجع عائدات ميناء عدن هذا العام بنسبة 60 في المائة بعد تخفيف القيود على دخول السفن التجارية إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، وردهم على تلك الخطوة الودية بمنع دخول الواردات الواصلة عبر الموانئ الخاضعة لسيطرة الحكومة وإرغام التجار في مناطق سيطرتهم على تحويل بضائعهم إلى موانئ الحديدة.

ووفق هذه المصادر فإن الحكومة حالياً تواجه تحديات كبيرة فيما يخص صرف رواتب موظفي جميع مؤسسات الدولة، وتوفير وقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء في مناطق سيطرتها، حيث تخصص نحو مليون ونصف دولار يومياً لمحطات الكهرباء في عدن، ومع ذلك فإن ساعات الإطفاء تصل إلى 12 ساعة في اليوم الواحد.

وأكدت المصادر أن الجانب الحكومي يسعى للحصول على تسهيلات جديدة سواء من شرائح الدعم المخصصة من صندوق النقد الدولي أو من المنحة السعودية لمواجهة هذه المتطلبات، وتراجع سعر العملة المحلية أمام الدولار الأميركي.

سعي في اتجاهين
أعادت المصادر اليمنية التذكير بتحذيرات رئيس الوزراء معين عبد الملك التي أطلقها الشهر الماضي وقال فيها إنه إذا استمر الحوثيون في منع تصدير النفط الخام فإن الحكومة ستكون غير قادرة على دفع رواتب الموظفين مع نهاية ديسمبر (كانون الأول) المقبل. وكشفت عن أن الحكومة تعمل باتجاهين الأول هو الحصول على تسهيلات مالية إضافية، وتحصيل موارد الدولة كاملة وتفعيل آلية تحصيلها، والثاني هو استمرار العمل مع قيادة تحالف دعم الشرعية للتوصل إلى اتفاق سلام يساعد على استئناف تصدير النفط وفتح الطرقات بين المحافظات، ووقف تعسفات الحوثيين بحق التجار.

ووفق المصادر الرسمية فإن التصعيد العسكري للحوثيين أواخر عام 2022 باستهداف الموانئ النفطية في حضرموت وشبوة، وحربهم الاقتصادية على الواردات من المناطق المحررة، خلّف ركودا في صادرات النفط وانخفاض العائدات الجمركية بسبب تراجع حركة الملاحة الدولية في ميناء عدن لصالح ميناء الحديدة.
وتقول الحكومة اليمنية إن التصعيد الحوثي تسبّب في تدهور متسارع للأوضاع الاقتصادية وفرض المزيد من التحديات على الحكومة التي حاولت تجاوزها بتقليل أوجه الإنفاق. غير أن المصادر أقرت أن هذه التدابير لم تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، بل فرضت تحديات أكبر على الحكومة بشأن استمرار وتعزيز الخدمات العامة الأساسية.

وذكرت المصادر أنه وبحلول عام 2023، تصاعدت حدة الحرب الاقتصادية التي يشنها الحوثيون على الحكومة، مستفيدين من تخفيف القيود على ميناء الحديدة في إطار الجهود الدولية لإحلال السلام، الأمر الذي فاقم من الصعوبات المالية للحكومة التي باتت عاجزة عن الإيفاء بأبسط التزاماتها المتمثلة في دفع مرتبات موظفي القطاع العام، قبل أن تتدخل السعودية وتقدم لها دعماً مالياً بـ 1.2 مليار دولار لتغطية عجز الموازنة ودفع مرتبات الموظفين.

استنزاف الاحتياطي
المصادر الرسمية أكدت أن الحوثيين تسببوا خلال عام واحد فقط عقب انقلابهم على الشرعية في استنزاف احتياطي البلاد من النقد الأجنبي الذي انخفض إلى 1.3 مليار دولار في مارس (آذار) 2016، بدلا من 4.2 مليار دولار في الشهر نفسه من العام الذي سبقه.

إلى جانب قيامهم بسحب 300 مليار ريال يمني (1.2 مليار دولار) لتمويل عملياتهم العسكرية، الأمر الذي دفع بالحكومة الشرعية إلى اتخاذ قرار بنقل مقر البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر (أيلول) 2016.
المصادر الرسمية اليمنية بينت أن الحكومة بدأت بعد ذلك وبدعم من السعودية في تنفيذ سلسلة إجراءات لتحقيق تعاف ملموس في الاقتصاد الوطني، واستطاعت تحقيق نمو بسيط خلال عامي 2018 و2019 مستفيدة من الوديعة المالية السعودية التي تبلغ ملياري دولار لدعم الاقتصاد واستقرار العملة المحلية، قبل أن يعود للانكماش عامي 2020 و2021، بسبب التداعيات الاقتصادية لجائحة «كورونا» والحرب في أوكرانيا التي دفعت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات قياسية.

وطبقاً لهذه المصادر، شرع البنك المركزي اليمني في عام 2022 في تنفيذ كثير من الإجراءات والإصلاحات المختلفة التي أسهمت في ثبات أسعار الصرف على الرغم من مستوياتها العالية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، حيث تراوحت ما بين 1150 و1250 ريالاً يمنياً للدولار الواحد.

لكن سعر الريال تراجع خلال الأشهر الأخيرة قبل أن يصل سعر الدولار الواحد حالياً إلى 1520 ريالا وهو أعلى سعر يصله منذ تعيين القيادة الحالية للبنك المركزي بعد أن كان تجاوز سعر الدولار الواحد 1800 ريال.

النفط يرتفع بعد التزام السعودية وروسيا بالخفض الطوعي للإنتاج

الشرق الاوسط

ارتفعت أسعار النفط، اليوم الاثنين، بعد أن أكدت السعودية وروسيا، أكبر بلدين مصدرين للنفط في العالم، مواصلة الخفض الطوعي لإنتاجهما حتى نهاية العام ما يبقي على شح المعروض بينما يترقب المستثمرون عقوبات أميركية أشد وطأة على النفط الإيراني.

وبحلول منتصف الليل بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا، بما يعادل 0.5 بالمئة، إلى 85.30 دولار للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 81.05 دولار للبرميل، مرتفعا 54 سنتا، أو 0.7 بالمئة.

وقال مصدر بوزارة الطاقة السعودية في بيان إنه تماشيا مع توقعات المحللين، أكدت المملكة أنها ستواصل تخفيض إنتاجها الطوعي البالغ مليون برميل يوميا، وبذلك سيصل إنتاجها إلى تسعة ملايين برميل يوميا في ديسمبر (كانون الأول). وأكد المصدر أن «هذا الخفض الطوعي الإضافي يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+ بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها».

وفي أعقاب البيان السعودي، أعلنت موسكو أيضا مواصلة الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يوميا من صادراتها من النفط الخام والمنتجات البترولية حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول).

وشهد كلا العقدين الانخفاض الأسبوعي الثاني لهما على التوالي الأسبوع الماضي، بانخفاض حوالي 6 بالمئة، مدفوعا بتخفيف علاوة المخاطر الجيوسياسية التي نشأت من مخاوف انقطاع الإمدادات بسبب احتمال اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط. ورفضت إسرائيل أمس الأحد الضغوط الدولية المتزايدة من أجل وقف إطلاق النار في الوقت الذي سعى فيه وزير الخارجية الأميركي لاحتواء الأزمة التي تهدد بمزيد من التصعيد في لبنان المجاور.

وقال محللون من «إيه.إن.زد» في مذكرة «لقد اختفت علاوة المخاطر المرتبطة بالخلفية الجيوسياسية تماما بعد أسبوعين من الأسعار المتقلبة». وأضافوا «تحول تركيز السوق إلى توقعات الطلب التي لا تزال غير مؤكدة.»

ويتطلع المستثمرون هذا الأسبوع إلى مزيد من البيانات الاقتصادية من الصين بعد أن أصدرت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بيانات المصانع المخيبة للآمال لشهر أكتوبر تشرين الأول الأسبوع الماضي.

ويتوقع توني سيكامور المحلل لدى آي جي ماركتس في سيدني أن تتأثر أسعار النفط بالأخبار الواردة من الشرق الأوسط والرسوم البيانية الفنية هذا الأسبوع. وأضاف أن خام غرب تكساس الوسيط يحتاج إلى البقاء فوق مستوى الدعم عند 80 دولارا للبرميل في أوائل هذا الأسبوع، وإلا فقد تنخفض الأسعار إلى أدنى مستوى عند 77.59 دولار الذي سجلته في أغسطس (آب).

ووافق مجلس النواب الأميركي يوم الجمعة على مشروع قانون لتعزيز العقوبات على النفط الإيراني من شأنه فرض إجراءات على الموانئ والمصافي الأجنبية التي تقوم بتكرير النفط المصدر من إيران إذا تم التوقيع عليه ليصبح قانونا.

فوربس: السعودية تتبنى مبادرات خضراء لتوليد نصف احتياجاتها من الكهرباء اليوم

تتبنى المملكة العربية السعودية مبادرات خضراء لتوليد نصف احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ليس هذا فحسب، بل تهدف المملكة لدعم الغطاء النباتي بزراعة 10 مليارات شجرة، وذلك وفق هدف خفض 278 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول نهاية العقد والوصول إلى صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2060، وفق ماذكرت مجلة فوربس الأمريكية.

السعودية قوة هائلة للطاقة

تريد المملكة أن تكمل ثقلها بثقل آخر بأن تصبح قوة متكاملة للطاقة ليس للإنتاج أو التصدير فحسب، بل مركزًا للتصنيع والتكنولوجيا الفائقة وتوريد الصادرات الصديقة للمناخ.

في هذا السياق تقوم وزارة الاستثمار السعودية ببناء منشأة لتصنيع وتقنية الطاقة الشمسية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

وبقدرته الإجمالية، سينتج المصنع ما يكفي من الطاقة المتجددة سنويًا لتوليد 5000 طن من البخار الشمسي مما يعوض 4 ملايين مليون وحدة من الغاز الطبيعي ويقلل ثاني أكسيد الكربون بمقدار 200 ألف طن كل عام.

تنويع اقتصاد السعودية

حول ذلك، قال لي رود ماكجريجور الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة «جلاس بوينت»: «تقوم السعودية بتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط والغاز والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة حيث تدوم الطاقة الشمسية لفترة أطول من النفط والغاز ولكن الأمر يتعلق أيضًا بالتصنيع والوظائف». وتعمل شركة جلاس بوينت مع المملكة على تصنيع مكونات الطاقة الشمسية وستقوم منشأة التصنيع الإقليمية الجديدة بتزويد السعوديين والدول المجاورة بإمدادات من الطاقة الشمسية. ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن 29% من قطاع الكهرباء يعمل على الحد من الكربون وهو رقم يتجه نحو الارتفاع.

20% من الطاقة العالمية

تشكل الكهرباء 20% من الطاقة في العالم ويشكل الاستخدام الصناعي 26% في حين يشكل النقل واستخدام المباني 23% و30% على التوالي. وتتعاون وزارة الاستثمار السعودية مع شركة دوجلاس بوينت لتوسيع جهودها في مجال الدفاع عن المناخ في جميع الشرق الأوسط.

التزام السعودية نحو الاستدامة

وقال خالد الفالح وزير الاستثمار السعودي: «إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بقيادة المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية وكذلك الاستدامة»، مشيراً إلى أن التعاون مع جلاس بوينت يساعد على تعزيز اقتصاد المملكة وسلاسل التوريد والتفوق في صناعات التكنولوجيا المتقدمة.

السعودية تثبت أسعار النفط لآسيا وأميركا وتخفضه إلى أوروبا

اقتصاد الشرق

أبقت «أرامكو» السعودية على سعر أغلب خامات النفط الموجهة إلى آسيا في ديسمبر دون تغيير على أساس شهري، فيما خفضت الأسعار الموجهة إلى أوروبا.

تثبيت سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف الرئيسي الموجه إلى آسيا في شهر ديسمبر، جاء متوافقاً مع توقعات المحللين، إذ حددت أرامكو سعر البيع عند 4 دولارات للبرميل فوق متوسط بيع خامي عُمان ودبي، وفق قائمة التسعير التي نقلتها بلومبرغ.

أبقت الشركة أيضاً على أسعار جميع الخامات الموجهة إلى أميركا الشمالية، فيما خفضت سعر بيع 4 خامات إلى شمال غرب أوروبا بمقدار 2.3 دولار للبرميل، وكان التخفيض بواقع 1.90 دولار للشحن عبر البحر الأبيض المتوسط.

في الشهر الماضي، رفعت «أرامكو» سعر النفط العربي الخفيف بمقدار 40 سنتاً للبرميل، وكانت أكثر من الزيادة المتوقعة البالغة 20 سنتاً.

الإعلان يأتي عقب تأكيد وزارة الطاقة السعودية استمرار الخفض الطوعي للإنتاج بواقع مليون برميل يومياً في ديسمبر، وأكدت خلاله أن المملكة مستمرّة في الخفض الطوعي، البالغ مليون برميل يومياً، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023.

بذلك سيكون إنتاج السعودية من النفط في شهر ديسمبر 2023، ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً.

أسعار البيع الرسمية للخامات الأخرى الموجهة إلى العملاء الآسيويين:
الخام «العربي الخفيف -سوبر» يباع بعلاوة سعرية عند 5.45 دولار للبرميل دون تغيير على أساس شهري.
الخام «العربي الخفيف - إكسترا» يباع بعلاوة سعرية تبلغ 4.05 دولار للبرميل، بزيادة 70 سنتاً على أساس شهري.
الخام «العربي المتوسط» يباع بعلاوة سعرية 3.35 دولار للبرميل، أقل بـ10 سنتات على أساس شهري.
الخام «العربي الثقيل» يباع بعلاوة سعرية تبلغ دولارين للبرميل، بزيادة 30 سنتاً على أساس شهري.

شكراً